



منظمة المدن العربية
المعهد العربي لإنماء المدن

تجربة محافظة عدن في إعداد استراتيجياتها للتنمية الاقتصادية المحلية

الأستاذ/ جميل أنور محمد محمود

المصدر

الندوة الإقليمية لإستراتيجية تنمية المدن (CDS) بإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٩ - ٣١ مارس ٢٠٠٩م، المنامة / البحرين

سجل البحوث و أوراق العمل

جميع الحقوق محفوظة للمعهد العربي لإنماء المدن

تجربة محافظة عدن في إعداد استراتيجياتها للتنمية الاقتصادية المحلية

جميل أنور محمد محمود

ديوان عام محافظة عدن / الجمهورية اليمنية

المقدمة :

يعتبر انعقاد ورشة العمل الاقليمية لاستراتيجيات تنمية المدن بأقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) المنعقد في يومنا هذا في المنامة - مملكة البحرين الذي يشارك فيها رؤساء المدن العربية من دول الاقليم وبدعوة كريمة من السيد / عبدالله العلي النعيم - رئيس مجلس الامناء رئيس المعهد العربي لانماء المدن ، خطوة هامة نحو الشراكة في إيجاد مدن قوية ومزدهرة لتحسين نوعية الحياة لسكانها وهو حوار جيد من اجل إيجاد تنمية اقتصادية محلية مستدامة من خلال تبادل المعلومات والخبرات في المجالات المختلفة فيما بين



مشاركه خاصة في مجال اعداد استراتيجيات المدن بما سيحقق تحسين البنية التحتية لهذه المدن من جانب ومن جانب آخر خلف فرص تشغيل ممكنة تساعد في جعل مدن الاقليم خالية من الاحياء الغير قانونية عن طريق اعداد مخططات توجيهية عامة (على محاربة الفقر الحضري اضافة الى زيادة الفرص التنافسية للمراكز الحضرية المبنية على مميزاتها التنافسية الحضرية التي ستؤدي الى رفع اقتصادياتها والمساهمة والمساهمة في جعل مدن الاقليم خالية من الاحياء الغير

قانونية عن طريق اعداد مخططات توجيهية عامة (Master Plan). إن الشراكة والتعاون ما بين المدن المشاركة في هذا المجال يمثل ارتباط حقيقي يعمل على تنظيم التعاون مع المدن بغرض إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التحول الاقتصادي ما بين المدن المشاركة التي ستؤدي إلى الرفاهة المشتركة من خلال "التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر"، وهذا لم يتم إلا من خلال وضع مشروع يتم من خلاله عقد الاتفاقيات الثنائية والتبادل الحر في إطار من احترام للقواعد المنظمة لهذا الشأن . كما أن إقامة مناطق للتبادل الحر بين المدن خاصة في مدن الموانئ سيعمل على إرساء الخطوة الأولى نحو عملية تحرير تبادل السلع ورؤوس الأموال على المستوى الاقليمي العربي إضافة إلى تقويم وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية ومنح الأولوية لإنعاش وتنمية القطاع الخاص، وتأهيل القطاع الإنتاجي وتأسيس إطار مؤسسي وقانوني حديث من اجل اقتصاد السوق .

إستراتيجية عدن :

ظهرت فكرة إعداد خطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية في المدينة كجزء من برنامج وطني لمدن الموانئ تكون عدن مركز الانطلاق . حيث اصدر محافظ عدن في يونيو ٢٠٠٢ م ثلاثة قرارات تشكلت بموجبها ثلاث لجان لاعداد الاستراتيجية كمايلي :

- اللجنة الرئيسية برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي وعضوية ١٤ عضو بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- اللجنة الفرعية الخاصة بالاقتصاد المحلي
- اللجنة الفرعية الخاصة بالبنية التحتية والمخطط العام

بداية عمل الإستراتيجية :

انطلقت الإستراتيجية من خلال واقع المدينة وخاصة العقبات التي تواجه المدينة وواجهة فكرة الاستراتيجية. حيث تم الاتفاق مع الفاعلين الاساسيين في المدينة وخاصة الجهاز الحكومي وتم البدء في مناقشة اولويات العمل من اجهزة السلطة المحلية وليس المجالس المحلية او السكان . وخلال الورشة الثانية وجد الجميع ضرورة العودة الى الطالبين الحقيقين للخدمة وهنا مثل المدخل الاساسي للعمل بأن جميع اراء الجهات تعبر عن وجهة نظر مقدم الخدمة والاهم اولويات طالب الخدمة من القطاعات المختلفة من السكان والقطاع الخاص الذي اصبح المصدر الحقيقي لخلق فرص العمل ومحرك للتنمية الاقتصادية المحلية في المدينة ، وخرجت الورشة برؤية مستقبلية لمدينة عدن .

التنمية الاقتصادية المحلية لعدن :

كما هو معروف تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عبارة عن عملية متكاملة يشارك فيها كل من القطاعين العام والخاص لخلق ظروف أفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حسن لجميع أفراد المجتمع المحلي . ولقد بدأت أولى ممارسات لعملية التنمية الاقتصادية المحلية في عقد السبعينات من القرن المنصرم ، حيث أدركت الحكومات مدى تحرك رأس المال بشكل سريع في مابين السلطات المركزية مما يعني أن اقتصاديات المجتمعات المحلية تعرضت قاعدته الوظيفية إلى خطر الانكماش ، وبالتالي من خلال الكشف عن قاعدتها الاقتصادية تم الوصول إلى فهم حول المعوقات التي تواجه النمو وزيادة الاستثمار وتم وضع تخطيط استراتيجي للبرامج والمشروعات بغية التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار وبالتالي تحقيق نمو لقاعدتها الاقتصادية والوظيفية .

إن ممارسة التنمية الاقتصادية يعني العمل مباشرة على بناء قوة اقتصادية لمنطقة ما محلية بغية تحسين مستقبلها الاقتصادية وتحسين مستوى نوعية سكانها من خلال وضع الأولويات للاقتصاد المحلي شريطة أن تكون هذه المجتمعات قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة إضافة إلى كونها قادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة بسرعة والتميز بوجود أسواق تتزايد فيها المنافسة .

لقد كانت مدينة عدن بحسب رؤية منظمة المدن العالمية التابعة للبنك الدولي إحدى المدن الرئيسية المؤهلة ليس على مستوى اليمن إنما على مستوى إقليم الشرق الأوسط لتكون نموذجاً يحتذى بها لإعداد أول إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية وتشكل لها فيما بعد كإحدى مخرجات إستراتيجيتها إدارة لتنفيذها وهي إدارة التنمية الاقتصادية المحلية بديوان المحافظة عدن (**Local Economic Development Department — LEDD**) .



السؤال : لماذا عدن ؟ ماذا لديها ؟ ماذا ينقصها ؟ ماذا تريد ؟

الجواب :

— لديها ميناء ، مطار دولي ومنطقة حرة .

— لديها مواقع طبيعية وهبها الله لها .

— لديها مواقع تاريخية .

— لديها موارد بشرية تتميز بها نسيباً عن غيرها من المناطق .

لكن كان ينقصها ، التالي :

— التنظيم الجيد للهياكل المؤسسية والقانونية والتنفيذية .

— العلاقة الترابطية بين مرافق المحور الاقتصادي (الميناء ، المطار والمنطقة الحرة) .

وعليه بغرض أن تستعيد عدن مكانها كمحور إقليمي وعالمي للتجارة والسياحة الدولية خاصة أن ميناءها احتل المركز الثاني في العالم من حيث عدد السفن الزائرة إليها في العقد السادس من القرن المنصرم إضافة إلى تأسيس أول غرفة تجارية وصناعية في المنطقة وتأسيس أول بنك مالي فيها . فعملت المدينة ابتداءً من النصف الثالث من العام ٢٠٠٢ م بإعداد أول إستراتيجية اقتصادية محلية من قبل فريق محلي من أبناء المدينة بالتعاون مع استشاري من رابطة المدن العالمية إحدى منظمات البنك الدولي . و تلخصت رؤيتها الإستراتيجية ، فيما يلي :

" جعل عدن مدينة عصرية باقتصاد مرتكز على خدمات بحرية وجوية وتجارة دولية وخدمات سياحية باستخدام قدرات المدينة التنافسية لتصبح قطبا جذابا للاستثمار المحلي والدولي ("

كما أن عدن تمتلك شعارا يترجم إستراتيجيتها يتمحور في (**Aden Back to Business**)

لقد تركزت إستراتيجية عدن للتنمية الاقتصادية على خلق مدن يمكن العيش فيها وتكون قادرة على أن تنتفع بإمكانياتها الإنتاجية وأن تفي بوعودها وذلك بتحقيق التنمية لجميع المقيمين فيها من جهة واستقطاب آخرين من خارجها خاصة المستثمرين . وقد وضعت الإستراتيجية متطلبات إدارة هذه المدن بكفاءة من خلال الاستفادة من قدرات المدينة التنافسية من الناحية الاقتصادية والسلامة من الناحية المالية. فعلى الرغم من تزايد أهمية مكانة عدن في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية في داخلها ، إلا أنها كمشياتها من المدن تظل في حاجة إلى العمل على تعويض أوجه القصور في البنية الأساسية والإسكان، وفي حاجة إلى أن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل تحقيق إدارة حضرية مستدامة ، وتحقيق نوعية أفضل للحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء على وجه الخصوص، ومن الأهمية أن نشير إلى إن تحسين البيئة التنظيمية الشاملة للإسكان والتنمية الحضرية، يجب أن يدعم تحسين إمكانية العيش في هذه المدينة من خلال توفير البنية الأساسية والمساكن، وإحياء مواقع التراث إضافة إلى تحسين إدارتها من خلال بناء قدرة الأجهزة الحكومية للمديريات وتعزيز قاعدتها المالية ، وتحسين إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال من خلال الإسكان والتمويل المتعلق بالخدمات .

لقد تمثل نواحي التركيز الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية في عدن على ما يلي :

١ — تحسين اللامركزية وتقديم الخدمات من خلال تقديم الإرشادات بشأن السياسات، وبناء القدرة الإدارية لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية بغرض توسيع نطاق اللامركزية، وتعزيز تمويل الخليات لتقديم الخدمات الحضرية الأساسية، وتحسين إدارة شؤون الموجودات وصيانتها، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في إطار شراكات مع القطاع العام، والاستجابة للضغوط السكانية عن طريق تمويل البنية الأساسية والخدمات اللازمة في المناطق

الحضرية ن حيث تم في هذا الجانب إعداد مخطط عام توجيهي لعدن



.Master Plan

٢ — تعزيز النمو الاقتصادي المحلي عن طريق الاستجابة للضغوط التنافسية واستغلال إمكانيات المدينة كعنصر حاسم الأهمية لاستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص ،

والمساعدة في تحسين القدرة على التخطيط الإستراتيجي والمادي والاستثماري ، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وخلق بيئة أعمال محلية جذابة.

٣ — تطوير أسواق تتصف بالكفاءة للمساكن والأراضي من خلال صياغة سياسات إسكان سليمة وبرامج تهدف إلى توفير المأوى المناسب للجميع استناداً إلى حقوق ملكية قوية، وتحسين القدرة على الحصول على تمويل قروض الإسكان برهن عقاري، وترشيد إعانات تشييد المساكن، وتوفير البنية الأساسية لتنمية الأراضي الخاصة بالمساكن. أضف إلى ذلك، العمل على تقديم الإرشادات بشأن السياسات في مجال إقامة أسواق فعالة للأراضي في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تسجيل حقوق الملكية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتذليل العقبات التنظيمية أمام الحصول على الأراضي وتنميتها، ووضع وتفعيل إدارة شفافة وفعالة للأراضي العامة، وتيسير إجراءات نقل الملكية، بالإضافة إلى زيادة كفاءة أنظمة الضرائب على الممتلكات.

٤ — خلق موارد بشرية كفؤة ومنافسة لسوق العمل من خلال استحداث مراكز تدريبية حديثة تدار من قبل القطاع الخاص وبمستوى عالمي ، حيث يشغل حالياً في المحافظة احد المراكز في مجال تقنية المعلومات واللغات بإشراف شركة (نيهورايزن) العالمية لهذا الغرض .

دور السلطة المحلية في تنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لعدن :

أ (الرسالة :

" تقديم التوجيهات والمعلومات والتدريب التخصصي والخدمات الاستشارية الرصينة وذات المصداقية العالية للمستهدفين من مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المحلي والمنظمات الدولية، وتفعيل الأفكار والمشاريع لغرض تحديد الأولويات وتحقيق الخطط والبرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية في دائرة الأعمال، وتجميع وتنسيق الجهود الاستثمارية والحديث بصوت واحد للمشاركة في صناعة القرارات الاقتصادية المصرية ليكون نشاطها المهني رائداً في المشاركة على خدمة البلاد و منافسا قويا ونزيها للسلطات المحلية الوطنية والأجنبية المشابهة " .

ب) أهداف والتزامات السلطة المحلية في تنفيذ الاستراتيجية :

الأهداف تتمثل في :

- وضع منهجية علمية لتنسيق النشاط الاقتصادي والاستثماري لقطاع الأعمال المحلي
- فتح قنوات اتصال وحوار بناء مع الأجهزة المحلية وتفعيلها باقتراح آليات عمل فعّالة.
- بناء قدرات العمل المشترك لمنظمات الأعمال المحلية
- إشاعة الوعي بالمفاهيم التنموية المعاصرة .
- إشاعة قواعد السلوك الاقتصادي والإداري المحترف والمتحضر وغيره.



أما التزامات السلطة المحلية تتلخص في :

- ١ — مصالح المجتمع الوطني العليا .
- ٢ — استخدام معايير التزاهة والموضوعية والشفافية .
- ٣ — اعتماد المعايير الدولية القياسية .
- ٤ — اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة والرقابة والتقييم والتحلي بقواعد وأعراف وقيم السلوك المتحضرة في التعامل .

ج) برامج الإستراتيجية المطلوب تنفيذها من السلطة المحلية :
البرامج تتمثل في :



- برنامج الدراسات الإستراتيجية .
- برنامج الإصلاح التنظيمي .
- برنامج التطوير المؤسسي وبناء القدرات .
- برنامج تحسين بيئة العمل .
- برنامج تطوير الموارد البشرية .
- برنامج تطوير المنشآت الصغيرة .
- برنامج تطوير المرأة في الاقتصاد .
- برنامج تطوير البنية التحتية .
- ورش العمل ولجان العمل المركزة .

إن تنفيذ هذه البرامج ستؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- نمو تنافسي مرافق المحور الاقتصادي (الميناء ن المنطقة الحرة والمطار) .
- ضمان التحويل المباشر للقيم الاقتصادية المتحصل عليها من مرافق المحور إلى اقتصاد المدينة بواسطة مجموعة الربط الاقتصادية .
- تنوع اقتصاد المدينة وإنعاش الاقتصاد القومي .
- تهيئة بيئة صالحة للاستثمار .
- الترويج لعقدن لجذب استثمارات جديدة .

- تنمية المهارات وتطويرها بما يجعلها متجاوبة مع بيئة عمل تنافسية .
- الوصول العادل والميسر للفرص الاقتصادية .
- إحياء المراكز الحضرية .

إن تحقيق رؤية عدن الاستراتيجية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية يتركز في مشاركة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي في :

- وضع رؤية للمشاركة في الوصول إلى تحقيق الرؤية العامة الإستراتيجية عدن .
- تنفيذ عدد من السياسات .
- تنفيذ عدد من البرامج المتصلة بالبرامج العامة المحددة في الإستراتيجية العامة لعدن .
- تنفيذ عدد من المشاريع الموجه نحو تحقيق البرامج المعنية في تحقيق السياسات .

(د) أعمال الرصد المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجية :

* رصد مؤشرات المتطلبات الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية ، فتشمل على :

- ضمان رصد الدراسات الموصى بها في الإستراتيجية بغرض توضيح مصادر التدخلات القانونية وتطوير إستراتيجية تسويق مرافق محور الاقتصادي (المنطقة الحرة ، الميناء والمطار) .
- رصد نمو وحجم ومقدار التعامل بين المستثمرين والمجموعات الاقتصادية التي توفر الخدمات في المدينة .
- تتبع مستوى الانجاز وفاعلية سلسلة التدخلات المحسنة لبيئة العمل التي اقترحتها الإستراتيجية التنموية للاقتصاد المحلي .
- تتبع التقدم في تعريف وتقديم الإجراءات التنظيمية التي تعزز دعم دخول ومشاركة المنشآت الصغيرة والمؤسسات التي تملكها النساء .

* رصد المؤشرات الكمية لمخرجات الإستراتيجية ، فتشمل :



- رصد البيانات المختلفة لفرع الجهاز المركزي بعدن .
- رصد بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن (مؤشرات الفقر في توفير خدمات التعليم والصحة والامية في المحافظة والمديريات) .
- رصد بيانات وزارة المالية بعدن (مؤشرات العائدات المحلية والمشاركة والمركزية المتولدة على كافة مستويات المحافظة والمديريات من مستحقات ورسوم الضرائب والأجور ومستحقات الخدمات) .
- رصد بيانات مصلحة الضرائب .
- رصد بيانات مصلحة الجمارك بعدن التي تعكس بدقة المستوى الحقيقي لتعاملات القطاع الخاص في مجال الاستيراد وغيرها .
- رصد بيانات الهيئة العامة للاستثمار بعدن حول نوع ودرجة الاستثمار المخصص للقطاعات المختلفة للاقتصاد

الخلي .

- رصد بيانات وزارة الصناعة بعدن حول تسجيل قاعدة البيانات الصناعية والتجارية .
- رصد بيانات وزارة الخدمة المدنية بعدن ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعدن حول تغير نمط وتركيز التوظيف .
- رصد بيانات مرافق المحور الاقتصادي بعدن (المنطقة الحرة ، الميناء والمطار) من حيث الطاقة الإنتاجية ومستوى الاستثمار .

الخلاصة :

إن سعي القيادات الخلية المشاركة في هذا المنتدى من أجل تحويل مدنها إلى مدن ذات اقتصاد محلي قوي يعمل على تحقيق رخاء اقتصادي محلي بما في ذلك التنوع في الصناعات والشراكات مابين القطاعين العام والخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحسينات في البنية التحتية الأساسية واستغلال الموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية وعلى أسس وبرامج ومخرجات اقتصاديتها الخلية .. نقترح لتنفيذه ، مايلي :

(١) إيجاد حوار مباشر دائم مابين المدن العربية في اقليم (MENA) المشاركة في مجال تحديث وتجديد قاعدة المعارف بعمل قطاعي نوعي ومساندة موجه نحو :

- إدارة الأراضي وتمويل الإسكان .
- التنمية المحلية ، والتمويل المحلي، وإدارة الموجودات .
- التنمية الاقتصادية المحلية والمتمثلة في الأنشطة الغير اقرضية كالمساندة في الحوار المتعلق بالسياسات من خلال العمل الاقتصادي والقطاعي الإستراتيجي وإنشاء قاعدة تحليلية للعمل بالاستفادة من تجربة مبادرة منظمة المدن (Cities Alliance) في تمويل البلدان والمدن بدون أي اتفاق فعلي بتقديم قروض شريطة أن يكون هناك خطط لإجراء عمليات في المستقبل . وبهذا الصدد نشير بان مدينة عدن حازت على هذا الشرف من خلال اعداد أول إستراتيجية للتنمية الخلية على مستوى اليمن .

(٢) إقامة شراكات أساسية بين المدن المشاركة في هذه الورشة مع شركاء آخرين خارج اقليم (MENA) كمنظمة المدن العالمية ومعهد البنك الدولي كذلك مع الهيئات الثنائية على أساس كل مشروع على حدة ويشمل الشركاء الآخرون كل من شبكة مدن أوروبا/الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقودها مدينة مرسيليا، والتي بدأت عملها في مارس ٢٠٠٤ من أجل توفير إطار عمل للتنسيق بين المدن فيما يتعلق بالتنمية والإدارة الحضرية بين المدن الأوروبية ومدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كالأستفادة من تجربة مدينة الإسكندرية في مثل تلك الشراكة)، والمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)، والذي يشارك في صياغة إستراتيجيات تنمية المدن والتخطيط الحضري لأجهزة الإدارة الحكومية الخلية، وبناء القدرات الإدارية وبما سيعمل على تطوير أساليب إعداد الاستراتيجيات التنموية للمدن وإمكانية الحصول على القروض التي تقترحها تلك الاستراتيجيات التنموية وكل مايساعد المدن في هذا المجال .

٣) توسيع شركاء المدن العربية في برنامج المدن الشقيقة كبرنامج شركاء شيكاغو وماشابهه بهدف تطوير أساليب إعداد الاستراتيجيات التنموية للمدن وإمكانية الحصول على القروض التي تقترحها تلك الاستراتيجيات التنموية وكل مايساعد المدن في هذا المجال .

وهذا الصدد نشير بان عدن على استعداد للمشاركة في هذا البرنامج متى ماقدم لها التسهيلات للانضمام في هذا الخفل القيم .

٤) إيجاد شراكة حقيقية بين المدن العربية المشاركة في هذه الورشة من خلال وضع آلية تنفيذية تعمل على تشجيع نقل استثمارات القطاع الخاص ما بين مدن هذه الورشة لإقامة مشاريع مختلفة تعمل على تنفيذ مخرجات الاستراتيجيات الاقتصادية المحلية .. وبهذا الصدد فأن عدن تسعى إلى إيجاد حلول لبعض المشاكل كالبرامج التعليمية وأفكار البلديات وفرص العمل والمشاريع ، إضافة إلى الروابط الاقتصادية والمشاركة بالأعمال الحكومية الفضلى التي تؤدي إلى تقوية واستثمار العلاقات بينها و المدن العربية لتحقيق المنفعة المتبادلة وتحسين نوعية الحياة فيما بينها خاصة أنها تتطلع إلى تقوية التطوير الحضري ، والحفاظة على البيئة والسلامة العامة للمواطنين ، وإنشاء الحدائق والملاعب ، إضافة إلى الاهتمام بالنواحي المرورية وتطوير البنى التحتية لشوارع المدينة ، وإنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات والمكتبات لكافة شرائح المجتمع لما من شأنه نشر المعرفة بين كافة الفئات ، إضافة إلى التنمية الاقتصادية في عدد من النواحي ومنها الرياضية والثقافية والإنسانية لكونها عاصمة تجارية واقتصادية يتطلب لها تطوير كافة المرافق الخدمية والاجتماعية والثقافية وتلك التي تعنى بالقطاع الشبابي و الحفاظ على البيئة وتعزيز قنوات الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ، وجذب الاستثمار الخارجي إلى الداخل ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على الاستثمارات بالشراكة مع القطاع الخاص .

وبهذا تتقدم عدن إلى الورشة بجملة من المشاريع الواردة في إستراتيجيتها ، وهي :

مقترح أولويات محافظة عدن من المشروعات الاستثمارية

الواردة في إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لعدن (CDS)

للفترة ٢٠٠٨م - ٢٠١٢م

القطاع	طبيعة المشروع	اسم المشروع	الجهة المنفذة
قطاع النقل	البناء المؤسسي	الميناء	مؤسسة موانئ خليج عدن
		قانون الميناء	
		مخطط عام للميناء	مؤسسة موانئ خليج عدن
		تحديث / تقديم نظام قواعد عامة في ممارسة العمل الملاحى.	مؤسسة موانئ خليج عدن
		دراسات قدرات الميناء.	مؤسسة موانئ خليج عدن
		تحديث النظام الأساسى للميناء (اللوائح المنظمة للقوانين)	مؤسسة موانئ خليج عدن
		بناء القدرات المؤسسية والإدارية في ميناء عدن.	مؤسسة موانئ خليج عدن
		تطبيق نظام متدارك (يمكن دافعي الضريبة والرسوم من استعادتها عند التصدير مثلاً) على ضريبة المبيعات والجمارك.	مصلحة الجمارك والضرائب
	البنية التحتية	تعميق وترميم رصيف الإصلاح وتحديث الأحواض العائمة والمزالق	مؤسسة موانئ خليج عدن
		تعزيز مرافق التخزين والإيداع في منطقة المعلا	مؤسسة موانئ خليج عدن
		مشروع إنشاء أو تحديث حوض السفن الجاف	مؤسسة موانئ خليج عدن
		إنشاء أو تحديث مرافق تزويد السفن بالوقود والمياه	مؤسسة موانئ خليج عدن
	البنية التحتية	منطقة لصناعة البحرية	مؤسسة موانئ خليج عدن + المنطقة الحرة/عدن
		المنطقة التخزينية المجاورة لميناء الخامات	المنطقة الحرة /عدن
		توسيع ميناء الحاويات	مؤسسة موانئ خليج عدن
		موقع جديد لمنشأة تصنيع السلع	مؤسسة موانئ خليج عدن

المنطقة الحرة/عدن	ميناء الخامات للبضائع السائبة		
مطار عدن الدولي/عدن	المطار بناء القدرات المؤسسية والإدارية في مطار عدن الدولي.	البناء المؤسسي	
مطار عدن الدولي/عدن	شركات طيران إقليمية ودولية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٦) لعام ٢٠٠٦م بشأن فتح الأجواء والمطارات الدولية.		
مطار عدن الدولي/عدن	إنشاء قرية البضاعة للشحن الجوي = يعتبر من مشاريع التطوير في مجال النقل والشحن الجوي = يقع غرب مطار عدن القطاع (F).	البنية التحتية	
مطار عدن الدولي/عدن	إنشاء مرفق لتخزين الشحن الجوي/ التخزين البارد		
المؤسسة العامة للنقل البري	النقل البري تطوير قطاع النقل البري	البناء المؤسسي	
وزارة الأشغال العامة والطرق	طريق عدن - عمران (صنعاء)	البنية التحتية	قطاع الطرق
المنطقة الحرة/عدن	شق طرق وإنارة		
الشركة اليمنية للنفط	مشروع مد أنبوب الغاز الطبيعي (LNG) من مأرب إلى عدن أو خطوط كهرباء ضغط عالي (٤٠٠ ك.ف)	البنية التحتية	قطاع الكهرباء
المؤسسة العامة للكهرباء	مشروع مد خطوط كهرباء ضغط عالي (١٣٢ ك.ف) الحسوة - العريش (او محطة كهرباء في العريش) = تبلغ التكلفة التقديرية (٣٢) مليون دولار		
المؤسسة العامة للكهرباء	تحديث الشبكة الكهربائية في بعض مديريات المحافظة (المدينة القديمة) = تبلغ التكلفة التقديرية (١١,٥) مليون دولار		
المؤسسة اقليمية للمياه + المنطقة الحرة/عدن	إنشاء محطات لتحلية مياه البحر ومنها مشروع المنطقة الحرة/عدن.	البنية التحتية	قطاع المياه
للمؤسسة اقليمية للمياه والصرف الصحي	تحديث شبكات المياه والمجاري وحفر آبار جديدة للمياه = تبلغ التكلفة التقديرية (١٠٠) مليون دولار		
المنطقة الحرة/عدن	معالجة مياه الصرف الصحي للصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية		

مكتب الهيئة العامة للسياحة	المنطقة السياحية رأس عمران/ساحل مشهور ويتكون من عدة فنادق وخدمات ومواقف عامة بالإضافة إلى متحف للكائنات البحرية وحديقة للحيوانات ومحمية طبيعية ومجمع حكومي وبنوك ومهبط للطائرات ومحطة وقود - خدمات طرق، ومستشفى، وصلات رياضة ومسبح دولي ، ومكونات أخرى، وسينشأ المشروع على طول ساحل بمسافة (٥,٦٠٠ متر).	البنية التحتية	قطاع السياحة
مكتب الهيئة العامة للسياحة	المنطقة السياحية راس عباس/البريقة		
المنطقة الحرة /عدن	المنطقة السياحية فقم/عمران = من مشاريع التطوير في مجال إقامة المناطق الساحلية المتكاملة والخدمات = الشريط الساحلي الممتد من بندر فقم وحتى رأس عمران. = وجود مساحات كبيرة (١٣٤١) هكتار الأمر الذي يتيح تطوير المنطقة على مراحل والتوسع بحسب الطلب. = تتوفر طرق داخلية مربوطة بشبكة الطرق الرئيسية والمحورية للمدينة.		
مكتب الصحة	إعادة تأهيل وتجهيز مستشفى الجمهورية التعليمي.	البنية التحتية	قطاع الصحة
مكتب الصحة	إعادة تأهيل وتجهيز مستشفى الوحدة التعليمي.		
مكتب الصحة	تخصيص مساحات لخدمات صحية متطورة.		
المنطقة الحرة /عدن	تطوير المرحلة الثالثة في المنطقة الصناعية والتخزينية (J) = التكلفة (١٦,١٤٢) مليون ريال	البنية التحتية	قطاع الصناعة
المنطقة الحرة /عدن	إنشاء منطقة الصناعات الثقيلة والبتر وكيماوية (٤١) مليار ريال		
إدارة المنطقة الصناعية/عدن	إنشاء وتطوير المنطقة الصناعية		
مصافي عدن	تحديث وتطوير مصافي عدن التكلفة (٥٠) مليار ريال		
المنطقة الحرة/عدن	حدائق التكنولوجيا		
مكتب الثروة السمكية	إنشاء مزارع لتربية الأسماك وتكاثرها	البنية التحتية	قطاع الأسماك

المنطقة الحرة/عدن	مركز المعارض الدولية		قطاع التجارة
مكتب الأشغال	إيجاد البنية التحتية والخدمات العامة للمناطق السكنية = حيث يتكون من الطرق الداخلية والمياه والمجاري والكهرباء والمدارس بأنواعها المختلفة ومراكز صحية والدفاع المدني ومواقف السيارات والعديد من العناصر الأخرى. = تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع (١١٤) مليون دولار لعدد (٤) مناطق من واقع (١٩) منطقة للفترة ٢٠١٢-٢٠٠٧		قطاع الإسكان
مكتب الأشغال	تأهيل المباني الآيلة للسقوط		
مكتب الأشغال	تأهيل منطقة إيواء للمتضررين من الكوارث		
مكتب الأشغال	إنشاء حدائق ومنتزهات في مديريات المحافظة ومدن ترفيهية		قطاع الأشغال العامة
المنطقة الحرة/عدن	المدينة الإعلامية		قطاع الإعلام
إدارة التنمية الاقتصادية المحلية	إعداد إستراتيجية التسويق والترويج لمدينة عدن	دراسات	
إدارة التنمية الاقتصادية المحلية	إنشاء وحدة ترويج لمدينة عدن	بناء مؤسسي	
إدارة التنمية الاقتصادية المحلية	البناء المؤسسي والتحديث الإداري لإدارة المحافظة والمجالس المحلية	البناء المؤسسي	قطاع الإدارة المحلية